التخوم بين إيالتي الجزائر وتونس من خلال معاهدة وادي سراط سنة 1628م- ملامح التقارب والتباعد-

The frontier Between the provinces of Algeria and Tunisia through the Treaty of Wadi Sirat in 1628-Convergence and divergence features-

د. مشوشة سمير[1]
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة-الجزائر
samirmechoucha@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/11/30 القبول 2021/06/18 النشر على الخط 2022/01/15
Received 30/11/2020 Accepted 18/06/2021 Published online 15/01/2022

ملخص:

انطلاقا من مبدأ أن أبرز الدراسات التاريخية القيمة ترتكز على الوثائق الأرشيفية المختلفة، وخلال إحدى الرحلات العلمية إلى الأرشيف الوطني التونسي، لفت انتباهي وثيقة تاريخية هامة تحمل ترقيم 24 -في الجهة العليا يسار- من الملف رقم 229 وفي الصندوق رقم 212، وهذه الوثيقة تحوي معلومات تاريخية هامة حول اتفاق بين ولاة الجزائر وولاة مملكة تونس تحت مسمى: معاهدة وادي سراط. وبعد التأمل فيها وقراءتها عديد المرات، جاءتني فكرة توسيع معلوماتها ومعطياتها القيمة إلى ورقة بحثية تاريخية وسمتها بـ: **التخوم بين إيالتي الجزائر وتونس من خلال معاهدة وادي سراط سنة 1628م-ملامح التقارب والتباعد-**، وهذا بداية من تشخيص المدلولات التاريخية للحدود المتحركة –غير الثابتة-بين الإيالتين وآثارها على التواصل التجاري وصولا إلى علاقة الترابط التاريخي بين الإيالتين. **فهل يمكننا القول أن الانصهار الاقتصادي والاجتماعي المشترك خلال العهد العثماني أدى إلى تغليب منطق التقارب والتكامل على منطق التباعد والتنافر؟.**

الكلمات المفتاحية: الإيالة، الجزائر، تونس، معاهدة وادي سراط، التخوم.

Abstract:

Beganing of the principle that the most valuable historical studies are based on the various archival documents, and during one of the scientific trips to the Tunisian National Archives, an important historical document bearing the numbering 24 - in the top left - came to my attention from file No 229 and in box No 212, and this document contains information An important historical fact about an agreement between the governors of Algeria and the governorate of Tunisia under the name: Treaty of Wadi Sarat. After contemplating it and reading it many times, the idea of expanding its valuable information and data came to a historical research paper and called it: **"The frontier Between the provinces of Algeria and Tunisia through the Treaty of Wadi Sirat in 1628-Convergence and divergence features"** -and this starts with a diagnosis of the historical implications of the frontiers between the two economies and their effects on commercial communication Up to the relationship of historical interconnectedness between the two ayalat. **Can we say that the common economic and social fusion during the Ottoman era led to the prevalence of the logic of convergence and complementarity over the logic of divergence and disharmony?.**

Keywords: -the Regence -Algeria- Tunisia- The Treaty of Wadi Sirat- The frontier.

[1] المؤلف المراسل: د.مشوشة سمير البريد الإلكتروني: **samirmechoucha@gmail.com**

1. مقدمة:

عرفت بلاد المغرب بعد الموحدين تفككا جغرا-سياسيا فظهرت ثلاث دويلات بالمغارب الثلاث، فأهم ما ميز علاقاتها هو الصراع السياسي والعسكري بهدف توسيع مجالها الجغرافي على حساب بعضها، وإذا ما أمعنا النظر في الوحدة السياسية داخل الدولة الواحدة فهي الأخرى مقسمة إلى إمارات صغيرة متصارعة فيما بينها وهذا ما نجده مثلا في الجزائر من خلال إمارات: كوكو بمنطقة القبائل والحفصية بإقليم قسنطينة وبني جلاب بتقرت ووادي ريغ والثعالبة بجزائر بني مزغنة، وهو ما جعل قدراتها الدفاعية ضعيفة وجعلها مستهدفة من طرف الحملات الصليبية الأوروبية خاصة الإسبانية والبرتغالية[1]. فبعد سقوط غرناطة سنة 1492م نقل الإسبان حروبهم ضد المسلمين إلى شمال إفريقيا- في إطار ما يسمى حروب الاسترداد- وتم خلاله احتلال أغلب سواحل المغرب الأوسط[2]، فاحتلوا المرسى الكبير سنة 1505م ووهران عام 1509م وبجاية سنة 1510م ووجهوا حملاتهم بعد ذلك إلى مدينة الجزائر وجيجل ودلس واحتلوها سنة 1511هـ[3]، فما كان على أهالي الجزائر إلا الاستنجاد بالسلطان العثماني سليم الأول سنة 1519م[4].

وقد عرفت تونس هي الأخرى أوضاعا مشابهة للجزائر وهذا من منطلق الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتمتع به هي أيضا، فقد تم احتلال أغلب سواحلها سنة 1535م، وبعدها تم استرجاعها من قبل حاكم الجزائر سنة 1569م، ولكن الإسبان عاودوا احتلالهم لها سنة 1573م. وبالمقابل لهذه الأحداث عرفت سيطرة القبائل على مختلف المناطق التونسية وزادت من نفوذها فيها[5]، مما أدى إلى توتر تاريخي جغرافي مشترك بين الإيالتين استمر لسنوات طويلة ونتج عنه حدود غير ثابتة في شكل "تخوم"[6].

وانطلاقا من هذه المعطيات التاريخية وأخرى، تأتي هذه الورقة البحثية والتي نهدف من خلالها الخوض والبحث في إشكالية تاريخية هامة تعود إلى سنة 1628م تتعلق أساسا بمحاولة ترسيم وتثبيت الحدود بين الجزائر وتونس في ظل الحكم العثماني، وقد ارتكزنا في ذلك على المنهم التحليلي، والتساؤل المطروح في هذا السياق: **– هل كانت الحدود بين الإيالتين ثابتة ومعلومة؟ ولماذا كانت ميزة الصراع الحدودي السمة البارزة في علاقات الإيالتين خلال العهد العثماني؟ وما هي آثار ذلك على الحركية التجارية بين الإيالتين؟.**

([1]) يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر(1-2) الجزائر القديمة والوسيطة والجزائر الحديثة، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص-ص 7-9.

([2]) H.D.De Grammont, Histoire D'Alger sous la domination Turque (1515-1830), Editeur Ernest Leroux, Paris, 1887, p-p 1-4.

([3]) خليفة حماش، العلاقة بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798-1830)، رسالة ماجيستر، إشراف: خليل عبد الحميد عبد العال، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1988، ص 23.

([4]) عن تفاصيل هذا الاستنجاد ينظر: عبد الجليل التميمي،"رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني سنة 1519م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، 1976، ص-ص 116- 120.

([5]) محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، ط3، 1993، ص-ص 65-66.

([6]) **التخوم:** نعني بها الحدود المتحركة وغير الثابتة بين التشكيلات الاجتماعية، ويفترض أن يكون التُخم خطا مرسوما يحدد وجود مجال سياسي معين. فعلى هذا تكون التخوم أو الحدود المتحركة شكلا من أشكال الممارسة للسلطة، للمزيد عن هذا المصطلح ينظر: احميدة عميراوي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 2002، ص-ص 15-18.

2. التقارب التاريخي في إطار العثمنة:

بالمقابل لكل الأحداث التي عرفتها بلاد المغرب وخاصة الجزائر، برز الأخوان عروج وخير الدين بربروس[1] المشهوران بالجهاد البحري ضد القراصنة الأروبيين وهذا انطلاقا من قاعدتهما العسكرية بجزيرة جربة التونسية، فبعد خلافات كبيرة مع السلطان الحفصي بتونس تم تحويلها إلى جيجل[2] والتي اعتبرت بمثابة قاعدة انطلاق لتحرير سواحل الجزائر من الإسبان، فتم ذلك لأغلب سواحلها[3]، وكان هذا كله بين سنتي 1514-1519م، وآخرها المرسى الكبير سنة 1792م[4] وأعلن بعدها أهالي الجزائر رغبتهم في الانضمام إلى الدولة العثمانية، فأرسلوا وفدا لطلب ذلك وكان رد فعل السلطان العثماني إعلان القبول، وبداية من سنة 1519م أصبحت الجزائر إيالة عثمانية[5] وعين خير الدين الدين بربروس بايلربايا لها، وبعدها تحققت الوحدة الإقليمية والسياسية للجزائر ودخلت فيما بعد مرحلة جديدة من تاريخها الحديث[6]، وبالمقابل لهذا التطور التاريخي في الجزائر، عقدت السلطة العثمانية عزمها لتحرير تونس من الإسبان فتم توجيه حملة عسكرية لتحرير سواحلها ودارت معارك كبيرة بينهما وعلى محاور عديدة، انتهت باسترجاع تونس سنة 1574م[7] فأصبحت تحمل لقب إيالة عثمانية[8]، فدخلت

([1]) للمزيد حول الأخوين بربروس ينظر: خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، وكذلك ينظر:
- Roy (J.J.E), Histoire de L'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'a nos jours, Alfred Mame et Fils-Editeurs, Tours, 1880, p-p 91-107.
- F.D.Haédo, Histoire des Rois D'Alger, traduite :Grammont, Adolphe Jourdan Libraire-Editeur, Alger, 1881, p-p 3-61.

([2]) للمزيد حول الصراع الحفصي العثماني ينظر: ابن قنفذ القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تح: محمد الشاذلي النيفر و عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968، وكذلك: هنري دونان، الإيالة التونسية، تر: محمد فريد الشريف، المطبعة العصرية، تونس، 2012، ص-ص 17-18، وأيضا: بوعزيز، مرجع سابق، ج2، ص-ص 10-11 .

([3]) De Grammont, Op.cit, p-p 22-25 .

([4]) دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميديا كوم، تونس، 2003، ص-ص 38-39.

([5]) عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر، السلسة (01) : الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، تونس ، ص-ص 18-20، وكذلك: آرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970، ص 21 .

([6]) Haédo, Op.cit, p-p 35-37 .

([7]) هناك جدل تاريخي كبير في عديد المصادر حول الاحتلال الإسباني لتونس للمرة الثانية بعد محاولة سنة 1535م، فابن عظوم في إحدى الوثائق التاريخية يشير" بصورة مباشرة إلى تاريخ الغزو الإسباني لتونس وهو المعروف بوقيعة النصارى ووقيعة الجمعة أو وقيعة الدواميس، وتذكر الوثيقة شهر رجب من سنة 983هـ/ أكتوبر 1575 وتقوا أن بينه وبين وقيعة النصارى نحو عامين وشهرين وفي ذلك بيان له شأنه وقع م شخص كان قد عاصر الأحداث. ويبين بصورة واضحة أن الاحتلال الإسباني كان في سنة 1573م و981هـ وهو ما يؤكد الفتح العثماني بتونس لم يقع في هذه السنة كما ادعى ذلك صاحب المؤنس...وهناك وثيقة ثالثة لابن عظوم تؤكد أن الفتح العثماني حصل سنة 982...ويزيد التمكروتي تأكيدا لما ورد في ابن عظوم، فيذكر أن سنة تغلب العثمانيين على الإسبان هي سنة 982هـ، وأن ذلك كان بعد حصار دام أربعين يوما، للمزيد ينظر، أحمد قاسم، إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574-1600م)، تقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2004، ص 74.

([8]) قاسم، مرجع سابق، ص-ص 62 -66 .

هي الأخرى مرحلة جديدة من تاريخها الحديث[1]، ومن منطلق ما قام به العثمانيون في بلاد المغارب تشكلت إحدى المجالات الجغرافية العثمانية الواسعة ويبقى أن الفرق الملاحظ هو الاختلاف في درجة الحضور الجغرافي والزماني في هذه الإيالات وتباينت معها درجات عثمنتها[2].

3. القطيعة السياسية وبداية التباعد:

بعد تنصيب الحكم العثماني بالجزائر وتونس تباعا، حاول سلاطين آل عثمان تكوين تكتل سياسي وجغرافي واحد ببلاد المغرب[3] يكون يكون بمثابة امتداد لمشروع الإمبراطورية العثمانية وتوسيع نفوذها فيه، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك فاصطدموا بواقع آخر أساسه التوتر والخلافات والصراعات، وقد بدأت ملامح الصراع بين الإيالتين في بدايات القرن 16م خاصة في ظل حكم الحفصيين لتونس والذين عجزوا عن مواجهة الأطماع الإسبانية، وكان من الطبيعي أن يتجه تفكير خير الدين بربروس –حاكم الجزائر– إلى تحريرها وضمها إلى الممتلكات العثمانية، فكان رد فعله تجاه ما يجري في تونس الاستيلاء عليها وقام بضمها إلى إيالة الجزائر سنة 1534م، لكن ذلك لم يدم طويلا فتم احتلالها من طرف الإسبان سنة 1535م[4]، وأمام هذه الظروف أعدت حملة عسكرية ضخمة بقيادة حاكم الجزائر العلج علي وحاكم طرابلس سنان باشا قائد الأسطول البحري العثماني[5] وتم خلالها دحر الوجود الإسباني والحفصي بتونس سنة 1574م وإخضاعها من جديد للحكم العثماني[6] فأصبحت أمورها الإدارية والسياسية مرتبطة بالجزائر والدولة العثمانية[7]، وقد كان الداي عثمان هو أهم دياتها من خلال ممارسة سيادته المطلقة على البلاد التونسية[8].

وانتهجت بعد هذا الانتقال السياسي الهام منهج توسيع مجالها الجغرافي حتى وإن كان على حساب الدول المجاورة، نفس السياسة اتبعتها الجزائر بعد الإعلان عن عثمنتها، ومن هذا المنطلق لاحت مشكلة في الأفق تمثلت أساسا في الصراعات الحدودية بين الإيالتين وهذا في ظل الظروف السائدة خلال هذه الفترة والتي تميزت جغرافيا بعدم وضوح معالم الحدود السياسية بينهما سواء كانت برية أو بحرية[9]، وقد كانت القبائل الحدودية هي السبب الرئيس في ذلك، وهنا طرح الأستاذ أحمد قاسم إشكالية مفادها "هل كانت الجزائر هي التي تتحرش بتونس أم العكس؟، وقد علل وأجاب عن ذلك من خلال ما جاء في إحدى الوثائق التي وردت عند ابن عظوم من طرف الجيش التونسي سنة

([1]) Sadek Boubaker, La Régence de Tunis aux XIIé siécle : ses relations commerciales avec les ports de L'Europe méditerranéenne, Merseille et Livourne, publications de .la R.H.M et de C.E.R.O.M.A, Zaghouan,1987, p 38.

([2]) للمزيد ينظر تقديم كتاب: العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، تنسيق: عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 123، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص7 .

([3]) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص 238.

([4]) عبد الرحيم بنحادة، المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 1998، ص–ص 30–33.

([5]) محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، المطبعة الإعلامية، القاهرة، 1884، ص–ص 133–135.

([6]) للمزيد ينظر: أندريه بيسونال، الرحلة إلى تونس، تر: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص 117، وأيضا : محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص–ص 64–66.

([7]) عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 237.

([8]) رشاد الامام، سياسة حمودة باشا في تونس(1782–1814)، رسالة دكتوراة، دائرة التاريخ، الجامعة الأمريكية، بيروت، دت، ص–ص 44–47.

([9]) Berbrugger (A), "Des frontiéres de L'Algérie", R.A, Vol n°4, Alger, 1860, p-p 401-438.

1589م أن عسكر تونس كان يهدف إلى اتقاء عسكر الجزائر ويعمل على تفادي الاصطدام معه وأن دوره –الجيش التونسي- يكمن في المحافظة على العلاقات الحسنة وهذا عكس عسكر الجزائر الذي إن شهد على واقعة يكون أحد أطرافها تونسيين فسيقابلها بالتقتيل والتعذيب"[1] لكن التساؤل الذي يطرح نفسه في كل هذا: **هل أن هذا المؤرخ – ابن عظوم- بهذا الموقف كان حياديا في سرد هذه الأحداث التاريخية؟** .

أغلب الدراسات التاريخية تذكر عكس ذلك، فالحروب التي قامت بين الإيالتين جاءت بسبب القبائل الحدودية[2] المتمردة على نظام الحكم السائد وأبرزها قبيلة الحنانشة[3] التي كان يمثلها "حنانشة تونس (أولاد شنوف) وحنانشة الجزائر كله بسبب أراضي الرعي، بالإضافة إلى عامل هروب بعض المطلوبين من إيالة اتجاه أخرى ورفض تسليمهم من الطرفين" فكان نفوذها قوي داخل تخوم الإيالتين، بالإضافة إلى قبيلة النمامشة هي الأخرى من القبائل التي كان لها نفوذ كبير في شرق الجزائر[4]، وبعد كل الخلافات التي عرفتها إيالتي الجزائر وتونس توصلوا توصلوا سنة 1614م إلى اتفاق بينهما[5]، لكن هذا التقارب لم يستمر طويلا وعادت العلاقات إلى حالة التأزم من خلال خرق التونسيين لبنود المعاهدة المبرمة بينهما بعد قيام جيش مراد باي تونس شن حملة عسكرية ضد الجزائر سنة 1628م ووقعت معركة كبيرة بينهما قرب مدينة الكاف التونسية[6] انتهت بهزيمة التونسيين لكن هذا لم يكن عائقا أمام إبرام معاهدة صلح جديدة بين الإيالتين سنة 1628م.

ورغم ما عرفته الحدود الجزائرية –التونسية من تجاذبات عنيفة نهاية القرن 16م، الشيء الذي أسفر عن صياغة معاهدة تضبط الحد[7] بين " ولاة الجزائر وولاة المملكة التونسية بتاريخ 4 ذي القعدة الحرام من عام 1037هـ/ (5 جويلية 1628) حيث اتفقوا على أن الخط الفاصل بين الإيالتين وادي سراط...، وأن الحد من ناحية القبلة وادي ملاق والاحيرش وقلوب الثيران إلى رأس جبل الحفا الى البحر وكما اتفقوا على أن من دخل من التونسيين إلى عمالة الجزاير وحل غرب وادي سراط يكون خراجه إلى قسنطينة ومن دخل من الجزايريين الى العمالة التونسية واجتاز الوادي المذكور وكان شرقه فخراجه لها ولا يطالبه أهل الجزاير بشيء..."[8]. فقد جاء في "منشور الهداية" أن المكان

([1]) للمزيد ينظر: قاسم، مرجع سابق، ص 120.

([2]) فيه دراسات قيمة حول القبائل الحدودية الجزائرية والتونسية خلال العهد العثماني وبدايات الإحتلال الفرنسي للجزائر منها==

== إدريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية-الجزائرية، بين الإجارة والإغارة (1830-1881)، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2016.

-توفيق بن زردة، الكنفدراليات القبلية الحدودية ودورها في العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني-الحنانشة أنموذجا-، مذكرة ماجيستر، إشراف: علاوة عمارة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014.

([3]) تنسب إلى الجد حناش من قبيلة هوارة البربرية، ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ج6، ط3، 1983، ص 405. وكذلك يراجع :

-Féraud (Ch), "Les Harars Seigneurs Des Hanancha", R.A, Vol.nº 18, Alger, 1874, p-p11-32 .

([4]) قاسم، مرجع سابق، ص 121.

([5]) أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/1519-1830م)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2009، ص 19.

([6]) محمد الباجي المسعودي، الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، مطبعة بيكار وشركائه، تونس، ط2، 1915، ص 92.

([7]) رائسي، مرجع سابق، ص 13.

([8]) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 229، الوثيقة رقم 24.(أنظر الملحق رقم 01).

المكان الذي عقد فيه الصلح هو "قصر أو منزل جابر" وعن أعضاء الوفد التونسي الذين حضروا منهم: محمد العامري، علي الشرقي، محمد الأندلسي، الحاج عون الله وإبراهيم الغرياني وبالمقابل يذكر من حضر من الوفد الجزائري إلا أحمد بن الحاجة"[1].

وفي نهاية القرن17م أصبحت الإيالة التونسية تملك نفوذا مستقلا في تسيير أمورها بنفسها بعيدة عن أوامر الباب العالي وخلاله عرفت أيضا صراعات كبيرة على الحكم[2]، وقد عرفت الجزائر أيضا تدهورا لأوضاعها السياسية الداخلية خاصة ظاهرة اغتيالات البايات والدايات وعلى رأسهم الداي مصطفى الذي خسر حربه ضد تونس عام 1705م[3]، ومن هذا يتضح لنا أن أوضاع الإيالتين سياسيا وعسكريا كانت من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة التباعد والتنافر بينهما[4]، مما جعلها تؤثر وبطريقة سلبية على اقتصاد البلدين وتواصلهما التجاري[5].

4. اقتصاد الإيالتين وتجليات الصراعات الحدودية على الحركية التجارية:

1.4.جوانب من الواقع الاقتصادي للإيالتين:

كان الهدف من التدخل العثماني ببلاد المغرب هو دحر الأطماع الصليبية خاصة الإسبانية منها وكذلك تحصين نفوذها في هذه المنطقة، فجعلوا من الجزائر منطلق لبدايات تواجدهم في هذا المجال الجغرافي من خلال ضمها وجعلها تحمل صفة إيالة عثمانية بداية من عام 1519م[6]، فبعد استقرار الأتراك فيها تغير واقعها الاقتصادي وخاصة ما تعلق بالأنظمة الضريبية كالرسوم المالية والضرائب الجبائية على المنتوجات الزراعية[7] والتجارية والصناعية وكذلك موارد الدولة الجزائرية خاصة عائدات القرصنة البحرية[8].

فالزراعة كانت تعد أهم قطاع يرتكز عليه اقتصاد الجزائر خلال بدايات التواجد العثماني والذي عرف تراجعا كبيرا قبل ذلك، وهذا من خلال المنتوجات الزراعية التي كانت تنتج مثل: القمح، الشعير، الصوف والجلود...الخ، وفيه من يذكر أن إنتاج بعضها بلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي[9]، ومن ناحية أخرى تذكر جل الدراسات التاريخية أن مساحة الأراضي الزراعية والسهول كانت شاسعة وتتميز تربتها بالخصوبة

([1]) عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تح: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص-ص 216-217، وينظر أيضا==

==Monchicourt (Ch),"La Frontiére Algéro-Tunisienne dans le Tell et dans la Steppe", R.A, Vol.n°82, 1938, p-p 31-59.

([2]) جون ب.وولف، الجزائر وأروبا (1500-1830)، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص-ص 373-374.

([3]) محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981، ص 124.

([4]) محمد الصالح العنتري، فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما أو تاريخ قسنطينة، تقديم ومراجعة: يحي بوعزيز، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص-ص 75-76، وكذلك ينظر: حسين بن رجب شاوش بن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص 70 وما بعدها.

([5]) أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تقديم وتعليق: أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص-ص 96-97.

([6]) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792 – 1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985 ، ص 21.

([7]) سعيدوني (ن)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية –الفترة الحديثة–، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 295 وما بعده.

([8]) لمعرفة المزيد عن مصادر دخل الدولة الجزائرية ينظر: المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

([9]) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792 و 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1984، ص-ص 57-59، وكذلك ينظر:

ومتوزعة على مختلف المناطق خاصة الساحلية منها بجاية وعنابة وجيجل والبليدة، وقد كانت ملكياتها متنوعة بين ملكية خاصة وملكية مشاعة وأحباس ملك للدولة وغيرها[1]، وفي الجانب الآخر لهذا القطاع نجد الثروة الحيوانية من: أبقار، أغنام، ماعز وبغال حيث كانت أثمانها تختلف من منطقة إلى أخرى حسب درجة أهميتها وتمتاز بالتنوع والاهتمام بها في الحياة الفلاحية فهي من أولويات السلطة الحاكمة سواء كانت محلية على مستوى البايلكات أو مستويات أعلى منها ومن خلالها انتقلت إلى الإنتاج الزراعي ذو الطابع التجاري[2].

وقد كانت الثروة السمكية هي الأخرى معتبرة ومن اهتمامات سكان المناطق الساحلية لكنها لم تكن من أولوياتهم[3]، لكن هذا لم يمنع بعض الحكام الأتراك في الجزائر من فرض ما يسمى نظم اقتصادية جديدة قائمة على أساس الإقطاع خاصة في المنتوجات الزراعية وأهمها عن طريق المحل –الحملات العسكرية– لجمع رسوم المحاصيل الزراعية والقيام بعمليات الاحتكار لأهمها، وكذلك تحصيل الضرائب المختلفة من البايلكات[4]. وقد مرت الجزائر في بدايات القرنين 16–17م بفترات قحط وجفاف وكوارث طبيعية أثرت كثيرا على الثروة الزراعية والحيوانية[5]، وهو ما أدى إلى نقصانها وارتفاع أسعارها خاصة الحبوب وكانت لها تبعات أهمها انتشار المجاعات والأوبئة المختلفة[6] .

أما الصناعة فلم يكن الاهتمام بها مثل الزراعة، فهي كانت تشمل بعض المصنوعات التقليدية اليدوية وما يمكن تمييزه عن أهمها خلال بدايات التواجد العثماني هو ما تنتجه بعض الحرف اليدوية مثل صناعات النسيج والجلود و النجارة والفخار والحدادة...، بالإضافة إلى وجود بعض الورشات لصناعة الأسلحة والسفن و المنتشرة في أغلب المدن الكبرى كالجزائر وقسنطينة وتلمسان، كل هذا جعل منتوجات هذا القطاع تجد صعوبة في منافسة المصنوعات الأخرى خاصة الأجنبية منها[7]، ويعود ذلك أساسا إلى ثقل الضرائب التي يفرضها الحكام وتشجيعهم لعمليات استيراد المنتوجات القادمة من الصحراء أو أوروبا، هذه السياسات التي انتهجها الحكام كانت نتيجتها نقص في صادرات المنتوجات الصناعية وإهمال الصناعات المختلفة باعتبارها من أساسيات اقتصاد دول المغرب[8]، لكن هذا القطاع عرف بعض التطور خاصة بعد هجرات الأندلسيين إلى الجزائر، فاستطاعت هذه الفئة الاندماج السريع في المجتمع الجزائري وأصبحت تمثل أساس حركية اقتصاد إيالة الجزائر[9].

-Thomas Shaw, Voyage dans la régence d'Alger au XVIIIe siécle, Traduit : E.Mac Carthy, éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2007, p-p 34-36.

([1]) للمزيد حول أنواع الأراضي الزراعية ومنتوجاتها في الجزائر خلال العهد العثماني ينظر: سعيدوني، دراسات تاريخية، مرجع سابق، ص–ص 37–46. وكذلك ينظر :
– فاطمة الزهراء سيدهم،« موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر»، دورية كان التاريخية، العدد 13، 2011، ص–ص 21–28.

([2]) ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص–ص 60–61.

([3]) الزبيري، مرجع سابق، ص–ص 57–61.

([4]) سعيدوني، دراسات تاريخية، مرجع سابق، ص 68.

([5]) عمار بن خروف، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن 10هـ/16م، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ، ص–ص 45–47.

([6]) للمزيد عن تأثير ارتفاع الأسعار في المنتوجات الزراعية على الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري، ينظر: صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974. وكذلك: عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العثماني المغاربي، مرجع سابق، ص–ص 165–166 .

([7]) سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص–ص 34–37.

([8]) عن الصناعات الجزائرية خلال بدايات التواجد العثماني ينظر: سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص 61 وما بعدها.

([9]) حول هجرات الأندلسيين إلى الجزائر ينظر: عبد المجيد قدور، هجرة الأندلسيين إلى المغرب الأوسط ونتائجها الحضارية خلال القرنين16 و17م، رسالة ماجيستر، إشراف: محمد أمين محمود بدوي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1994 .

وبخصوص التجارة، فقد كانت تتم على مستويين داخلي وخارجي، فتأثرت مباشرة بأوضاع القطاع الزراعي والصناعي، وهنا يذكر الأستاذ الزبيري ما جاء حول التجارة الداخلية "بأنها كانت تقوم على أساس الأسواق المحلية أو الجهوية و تكون يومية أو أسبوعية"[1] وقد دعم هذا الرأي أيضا الأستاذين سعيدوني و البوعبدلي من خلال مظهر تجاري هام تميزت به أغلب المراكز التجارية مثل الجزائر وقسنطينة وتلمسان وهو مظهر "أسواق الرحبة"، وأن أغلب المنتوجات الزراعية والصناعية كانت تباع وتشترى فيها أو تتم عن طريق المقايضة (سلعة بسلعة)[2] فكانت فيها بعض الإجراءات التجارية والهادفة إلى تنظيم الأسواق نذكر منها فرض بعض الرسوم "المكوس"[3] على التجار. أما أما عن العملات المتداولة في عمليات البيع والشراء في بدايات العهد العثماني كانت أغلبها عملات موجودة قبل عثمنة الجزائر وأهمها العملة الزيانية والتي كان يتم التداول بها في الغرب الجزائري ووسطه، بالإضافة إلى العملة الحفصية في شرق الجزائر وعملات أخرى أبرزها: السلطاني، نصف سلطاني، زر محجوب نصف زر محجوب، وهي من العملات الذهبية وكذلك ريال بوجو ونصف ريال بوجو، وهي من العملات الفضية، بالإضافة إلى بعض العملات الأروبية منها الإيكوس الإيطالية والريال الإسباني وغيرها[4]، وإذا ما وسع مجال التجارة إلى الخارج فإنها ستدخل ستدخل في إطار العلاقات الاقتصادية والتي كانت تتم بطريقتين تجارة برية عن طريق القوافل أو بحرية عن طريق الموانئ[5]، وكانت المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) تتم مع دول المغرب والمشرق وأروبا ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وتصدر أغلب السلع التي تنتجها الجزائر زراعيا وصناعيا وتستورد ما يلزمها[6]، ومن هذا المنطلق فقد تكونت مراكز تجارية في كل أنحاء الجزائر مثل قسنطينة في الشرق وورقلة في الجنوب وتلمسان في الغرب بالإضافة إلى مدينة الجزائر[7]، وفي هذا الإطار برزت فئات اندمجت في المجتمع الجزائري هيمنت على التجارة الخارجية للجزائر وهي بالخصوص فئة اليهود والتي كان لها دور كبير في إضعاف اقتصاد إيالة الجزائر خلال العهد العثماني[8] بالإضافة إلى فئة فئة الأندلسيين الذين توافدوا على الجزائر بعد تهجيرهم من الأندلس[9] .

أما بالنسبة لتونس، فيعتبر القرن 16م قرنا محوريا من خلال انتقالها من الفضاء السياسي الحفصي إلى الفضاء السياسي العثماني، وكان ذلك سنة 1574م، ولكن قبل هذا شهدت الجزائر إلحاقها بالدولة العثمانية مما يؤكد لنا الدور الكبير الذي لعبته الجزائر في جعل تونس إيالة

([1]) الزبيري، مرجع سابق، ص 64.

([2]) سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص-ص 71-72.

([3]) المكوس أو مغارم السوق: وهي ضرائب تفرض على التجار والباعة والصناع بالأسواق، أبو مصطفى كمال السيد، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندية للكتاب، الإسكندرية، 1996، ص-ص 83-84.

([4]) للمزيد حول العملات والأسعار خلال العهد العثماني، ينظر: مروش، مرجع سابق، ص-ص 32-73، وكذلك: يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

([5]) إسماعيل سامعي،" الحركة الاقتصادية في المغرب الأوسط من خلال صورة الأرض لابن حوقل القرن 4هـ/10م"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 20(2006)، ص-ص 171-188.

([6]) الزبيري، مرجع سابق، ص 161 وما بعدها .

([7]) نفسه، ص 151.

([8]) حول دور اليهود الاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني، ينظر: وداد بيلامي، النفوذ الاقتصادي – السياسي ليهود الجزائر (1516-1830)، رسالة ماجيستر، إشراف: احميدة عميراوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة، 2004.

([9])عبد الجليل التميمي،"رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، 1975، ص-ص 37-46.

عثمانية[1]، ولهذا تعتبر الفترة الممتدة بين عامي 1574م –تاريخ ضم تونس إلى الدولة العثمانية– وسنة 1637م –نهاية حكم يوسف داي–، وحدة تاريخية تميزت بقوة النفوذ التركي العثماني بتونس، ويمكن التمييز خلالها بين عهدي الباشوات والدايات[2]، وانطلاقا من هذا التحول السياسي شهدت تونس بالمقابل تغيرا في أوضاعها الاقتصادية مقارنة بما كانت عليه في عهد الحفصيين.

ففي الزراعة نجد أن أغلب الدراسات التاريخية تثبت أن ملكية الأراضي الزراعية كانت تتوزع بين الأحباس العامة والخاصة وكانت الوسائل الزراعية تقليدية[3]، وبحكم موقعها الجغرافي فقد كان سكانها يهتمون بزراعة القمح والزيتون والعنب والحمضيات وبعض الفواكه والقطن والتبغ، وهو ما أهلها بأن تكون سوقا للمنتوجات الزراعية، وتشتهر تونس بزراعة الزيتون و الذي شغلت أشجاره مساحات كبيرة من أراضي سواحلها، بالإضافة إلى واحات النخيل التي تمتد على طول جنوب تونس فتنتج أنواع عديدة من التمور[4]. فيمكن القول أن تونس من الناحية الزراعية تنتج ما يلزمها من مواد زراعية معاشية وتصديرية، وكانت اهتمامات الحكام التونسيين بعد عثمنتها هو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي للمنتوجات الزراعية وجعل أسعارها في الأسواق تخدم كل فئات المجتمع التونسي[5]، وبالمقابل كانت تملك ثروة حيوانية من أبقار وأغنام وأغنام وماعز وبغال وحمير، وهي الأخرى عبارة عن سلع تشترى وتباع بأثمان متفاوتة، فكانت تستعمل للسفر والأعمال الزراعية المختلفة كالحرث وجلب المياه من الأماكن البعيدة، لكن كل هذا ليس ببعيد عن فترات القحط والكوارث الطبيعية –ومثال ذلك جفاف سنة 1592م والذي ضرب تونس– وأثر مباشرة على المردود الزراعي لها وأدى إلى زيادة أسعار المنتوجات الفلاحية في أسواقها، ومن منطلق أن أغلب المزارعين والفلاحين يتمركزون في الأرياف والبوادي التونسية فإنهم كانوا معرضين إلى الهزات الاقتصادية من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على منتوجاتهم وحيواناتهم وهو ما مهد لتمرد بعض القبائل عن هذه الإجراءات، وكذلك كان للمدن الساحلية دور كبير في تحصيل الثروة السمكية والتي كانت تدخل في العمليات التجارية من بيع وشراء في الأسواق المختلفة[6] .

وعن الصناعة في تونس في بدايات التواجد العثماني، فقد أشار الباحث أحمد قاسم حسب ما جاء في "فتاوى ابن عظوم" أن أغلب الصناعات المنتشرة بتونس لم تكن متطورة بل تقليدية، وأن ما كان يصنع يتمثل في بعض المنسوجات وأهمها على الإطلاق –والتي كان لها رواج كبير– هي الشاشية التونسية أو الطربوش[7]، بالإضافة إلى صناعات أخرى منها دبغ الجلود والمنسوجات الصوفية (البرانيس) وصناعة الصابون التي استنتجت من صناعة زيت الزيتون بالإضافة إلى الأواني الفخارية والنحاسية والحدادة ...[8]، كما كان في تونس بعض المناجم مثل جبال حمام الأنف وحلق الوادي وكان يستخرج منها الحديد والفضة والذهب لإستعمالها في مختلف الصناعات، وبعض هذه المناطق

([1]) التميمي، دراسات في التاريخ المغاربي، مرجع سابق، ص–ص 97–98، وكذلك يراجع: وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 163.

([2]) محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص–ص 52–53.

([3]) قاسم، مرجع سابق، ص–ص 289–291.

([4]) دونان، مصدر سابق، ص–ص 60–61.

([5]) محمد الأندلسي، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية، تونس، 1870، ص–ص 288–289.

([6]) قاسم، مرجع سابق، ص–ص 296–301.

([7]) الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 75.

([8]) قاسم، مرجع سابق، ص–ص 304–306.

خاصة الساحلية تنتشر فيها صناعة السفن التجارية وكذلك صناعات الأسلحة، بالإضافة إلى ما قام به الحكام في بدايات التواجد العثماني من خلال إقامة مصانع خاصة لسك عملات نقدية جديدة ذهبية فضية ونحاسية بهدف تسهيل وتطوير عمليات التبادل التجاري[1].

وقد كانت التجارة بتونس تتم على مستويين متكاملين "داخلية وخارجية"، فالداخلية منها تتم في الأسواق اليومية والأسبوعية وتنتشر في أغلب مناطق تونس وكل مدينة تتوزع بها مجموعة أسواق[2] تتخصص في علميات تبادل تجاري (بيع وشراء) أو بطريقة المقايضة، وكانت أغلب المنتوجات الزراعية أو الصناعية تعرض في الأسواق و تفرض عليها بعض المكوس كضرائب، أما عن عملية نقل السلع والمنتوجات داخل تونس فكانت تتم عن طريق القوافل التجارية الداخلية وأهمها التي تنطلق من تونس إلى توزر مرورا بكل من القيروان، سبيطلة، قفصة، وهي الوسيلة الهامة لعملية التواصل التجاري في تونس داخليا، فقد كانت منتوجات جنوب تونس كتمور توزر تنقل وتباع في أسواق المدن التونسية المختلفة، نفس الشيء نجده في تجارة زيت الزيتون والتي تنتج في بعض المدن الساحلية مثل قليبية والحمامات والمهدية وتنقل عن طريق القوافل الداخلية إلى بعض المدن التونسية لتباع أو يتم مقايضتها بسلع أخرى، وهي معرضة دوما لعمليات النهب والسرقة من طرف قطاع الطرق والذين مارسوا اللصوصية والسلب والنهب في أغلب طرق القوافل التجارية داخليا[3].

وبالمقابل كانت التجارة الخارجية تتم عن طريق البر أو عن طريق الموانئ، فالقوافل التجارية التي تنطلق من المغرب مرورا بالجزائر إلى تونس ثم المشرق دور هام في الحركية التجارية للسلع التونسية ونفس الدور نجده عند القوافل التي تتجه أو تأتي من الصحراء وخاصة بلاد السودان، وكان للموانئ أيضا نفس الدور التجاري الهام من خلال عمليات تصدير السلع والبضائع التونسية إلى بلدان المغرب أو المشرق أو أوروبا، فقد كانت تصدر زيت الزيتون وبعض الحبوب مثل القمح والشعير واستيراد ما يلزم من سلع مغاربية أو أروبية[4]، أما عن العملات التي كانت متداولة في تونس فنذكر منها السلطاني والذي يدخل في إطار عمليات المبادلات التجارية مع المشرق ويعتبر من النقود الذهبية، بالإضافة إلى الريال الإسباني والذي يصنف ضمن النقود الفضية و كذلك الدينار والناصري والآسبر والكرونة الإسباني[5] .

2.4. الحدود بين الإجارة والإغارة[6]:

لما تأكد آل عثمان من توسيع نفوذهم وتواجدهم في المغربين الأوسط والأدنى خلال القرن 16م[7]، وكانت الجزائر في بدايات هذا التطور السياسي الهام تعتبر تونس إحدى المناطق التابعة لها جغرا-سياسيا، وهذا من منطلق الدور الكبير الذي لعبته لتخليصها من الحفصيين والإسبان[8]، لكنها اصطدمت برغبة تونسية في الحصول على الاستقلال بداية من استرجاع ملكيتها على صفاقس سنة 1594م وقابس وجربة سنة 1604م وهذا بعدما كانت تابعة لطرابلس الغرب. فهذا معناه أن الحدود الشرقية لتونس لم تكن ثابتة أو مستقرة، نفس الشيء

([1]) دونان، مصدر سابق، ص-ص 61-63.

([2]) ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية، تونس، 1869، ص 288.

([3]) قاسم، مرجع سابق، ص 311.

([4]) الصادق بوبكر، إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط (مرسيليا وليفورنة)، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية-الموريسكية، زغوان، 1987، ص 10.

([5]) بوبكر، مرجع سابق، ص-ص 7-8.

([6]) للأمانة العلمية مصطلحي " الإجارة والإغارة" مصطلحين مقتبسين من عنوان كتاب: رائسي، مرجع سابق.

([7]) بنحادة، المغرب والباب العالي، مرجع سابق، ص، 34.

([8]) بوعزيز، مرجع سابق، ج2، ص 46.

عرفته حدودها الغربية مع الجزائر[1] وهنا نتساءل كيف ظهرت هذه الاضطرابات الجغرا-سياسية مع الجزائر؟ وما تأثيرها على التواصل التجاري بين الإيالتين؟.

إن مشكلة الحدود بين الإيالتين بدأت تظهر بعد انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية[2] سنة 1519م ورغبة بايلرباي الجزائر – خير الدين بربروس- إلحاق تونس وجعلها إحدى الأقاليم التابعة له تخضع لسلطته وحكمه، لكن هذا الأمر زاد من التباعد السياسي بينهما وزادت رغبة تونس أكثر في الانفصال. فمن المؤكد أن السبب الذي أدى إلى زيادة هذا التباعد بدرجة أولى هو تغذية القبائل الحدودية للصراعات[3] والتي كانت متداخلة جغرافيا بين الجزائر وتونس أي بمعنى آخر أن الحدود لم تكن واضحة مما سهل عمليات تمرد وخروج بعض بعض القبائل عن نظام حكم السلطتين[4]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى دعم حكام من الطرفين خاصة في بدايات التواجد العثماني لبعض القبائل للتمرد على السلطة الحاكمة في الإيالة الأخرى[5] وأكثر من هذا هو تحالف بعض القبائل التونسية أو الجزائرية ضد التواجد العثماني ومثال ذلك قبائل حنانشة الجزائر وقبائل الشابية التونسية[6]، وهو ما أدى ببعض الحكام خاصة من تونس التقرب منها قصد كسب تأييدها ضد الجزائر وهذا من منطلق العلاقات التي أقامها بعض بايات تونس مع قبيلة الحنانشة، وهنا يذكر الباحث " احميدة عميرواي" ويؤكد أن "عامل المصاهرة كان له تأثير كبير لزيادة نفوذ قبيلة الحنانشة على الحدود بين الإيالتين بعد أن زوج الشيخ ابن منصر ابنته لعلي باي تونس، وهناك قبيلة أخرى كان لها نفوذ هي الأخرى بالشرق الجزائري وهي قبيلة النمامشة والتي يمتد نفوذها حتى نقرين التونسية"[7] ومن هذا نستخلص أنه للقبائل الحدودية دور كبير في الصراعات السياسية بين الإيالتين، **لكن هل أثر كل هذا على مناحي الحياة المشتركة؟.**

كان لنظام الحكم السائد في الإيالتين تأثير كبير على ظهور الصراعات العسكرية من خلال تكوين باشويتين عثمانيتين فيهما، وقد بدأت هذه الصراعات منذ بدايات التواجد العثماني -كما أكدت سابقا -واستمرار النزاع الحدودي بينهما يؤكده "الباحث أحمد قاسم فيما جاء في تحقيقه لفتاوى ابن عظوم و تحميله مسؤولية الحرب التي دارت بينهما سنة 1614م لثابت بن شنوف زعيم قبيلة الحنانشة التونسية وهذا طمعا في بعض الامتيازات التي وعدها به الجزائريون وأن حنانشة تونس كانوا يصحبون بعض الجزائريين في خرجاتهم لجمع الضرائب"[8]، ومنهم من يثبت أن الحكام في تونس أرادوا الحصول على تأييد حنانشة الجزائر ضدهم وهو ما جعل الصراع كبيرا بين الطائفتين خاصة وأن سبب هذا الصراع القبلي الحدودي سببه أراضي الرعي والكلأ والضرائب المفروضة عليها.

وأمام هذه التطورات والخلافات الكبيرة اندلعت مواجهة عسكرية بين البلدين انتهت بهزيمة التونسيين فيها وهو ما جعلهم أمام واقع آخر يدعم قوة نفوذ الجزائر في تونس، فوقعت معاهدة صلح بين الطرفين سنة 1614م[9]، وهو ما انعكس على النظام الضريبي من خلال زيادة

([1]) قاسم، مرجع سابق، ص-ص 118-119.

([2]) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح : محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 2005، ص-ص 69-70.

([3]) شويتام، مرجع سابق، ص-ص 18-19.

([4]) حول عن القبائل المتمردة ضد السلطات الحاكمة في الجزائر وتونس ينظر: رائسي، مرجع سابق، ص-ص 19-25.

([5]) شويتام، مرجع سابق، ص 19.

([6]) حول قبيلة الشابية وتاريخها ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 275 وما بعدها.

([7]) عميراوي، مرجع سابق، ص-ص 27-28.

([8]) عن استخلاص الضرائب (الدنوش) بالجزائر ينظر: الزهار، مصدر سابق، ص، 35 وما بعدها ، وكذلك: سعيدوني، النظام المالي، ص-ص 118-125.

([9]) قاسم، مرجع سابق، ص-ص 120-121.

الجبايات والرسوم على المناطق الحدودية، لكن هذا التطور في العلاقات السياسية والعسكرية بين الإيالتين عرف اهتزازا آخر وهو ما تؤكده المصادر التاريخية بأن مراد داي تونس شن حملة عسكرية ضد إقليم قسنطينة كمحاولة منه لضمها إليه، وانهزمت قرب مدينة الكاف التونسية سنة 1628م[1]، بعدها تم عقد وتوقيع معاهدة صلح "جعلت من وادي صرات الحد الفاصل بين البلدين فمن ناحية القبلة وادي ملاق والأحيرش وقلوب الثيران إلى رأس جبل الحفا إلى البح" كما نصت على أن كل سلطة سواء كانت في الجزائر أو تونس تجمع جباية ضرائبها من القبائل التي تضمنها حدودها وأن من دخل من القبائل الحدودية لعمالة الدولة الأخرى واجتاز وادي صرات شرقا يكون خراجه لتونس أما من اجتاز الوادي غربا فخراجه يكون لعمالة الجزائر[2]، لكن هذه المحاولة التي جاءت بهدف توضيح معالم الحدود بين الجزائر وتونس لم تعرف الاستقرار فقد كانت بمثابة حدود متحركة وغير ثابتة وهو ما أكده الأستاذ عميرواي بأنها حدود بشرية وليست سياسية[3]. كل هذا كان له تأثير كبير على الحركية التجارية بين البلدين وهذا بداعي أن القوافل التجارية أصبحت تخشى التنقل بين الإيالتين لبيع وشراء السلع والبضائع، كما أن هذا الصراع المزدوج دعم كثيرا قطاع الطرق الذين كانوا يمارسون السلب والنهب، بالإضافة إلى أن العملة التي تصرف في الحدود بينهما في إطار عمليات المبادلات التجارية تأثرت قيمتها وأصبح هناك تداخل حتى في العملة فمثلا سيطر الريال التونسي على المعاملات النقدية بالشرق الجزائري خلال حكم حسين باي[4]، وهو ما أدى أيضا إلى نقص توافد السلع التونسية بالأسواق الجزائرية وعلى رأسها زيت الزيتون والشاشية، نفس الشيء عرفته السلع الجزائرية بالأسواق التونسية ولتغطية هذا العجز في المنتوجات والبضائع كان يتم اللجوء إلى السلع الأوروبية أو الصحراوية، كل هذا وأكثر استغلته القبائل الحدودية للامتناع والتهرب عن دفع الضرائب.

5.خاتمة:

ما يمكن التوصل إليه من خلال هذه الورقة البحثية أن التخوم والتداخل الجغرافي بين الجزائر وتونس بداية القرن 17م ساهم في أغلب حالات التنافر والصدام بين القبائل الحدودية وأدى إلى تفاقم حالات الإغارة المتبادلة من الجانبين، كما ساهم ذلك أيضا في بروز صراعات قبلية وعسكرية بين الإيالتين زادت من تباعدهما سياسيا، مما أثر تأثيرا مباشرا في نمو الحركية التجارية وزادت من انغلاقهما اقتصاديا، فكادت كل هذه الوقائع أن تؤدي إلى تدمير الروابط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة، لكن من جانب آخر كان لظاهرة التواصل وحالات الانصهار التاريخية بين القبائل التخومية دورا كبيرا في صناعة تراث تفاعلي حدودي مشترك بين الدولتين الحديثتين وبناء كيانين مغاربيين متفاعلين.

([1]) عميراوي، مرجع سابق، ص 16.

([2]) قاسم، مرجع سابق، ص 121، وكذلك: الفكون، مصدر سابق، ص 216 وما بعدها، وأيضا: العنتري، تاريخ قسنطينة، مصدر سابق، ص49.

([3]) عميراوي، مرجع سابق، ص 16.

([4]) للمزيد حول هذا الباي الذي حكم من (1608-1622م) ينظر: العنتري، مصدر سابق، ص 48.

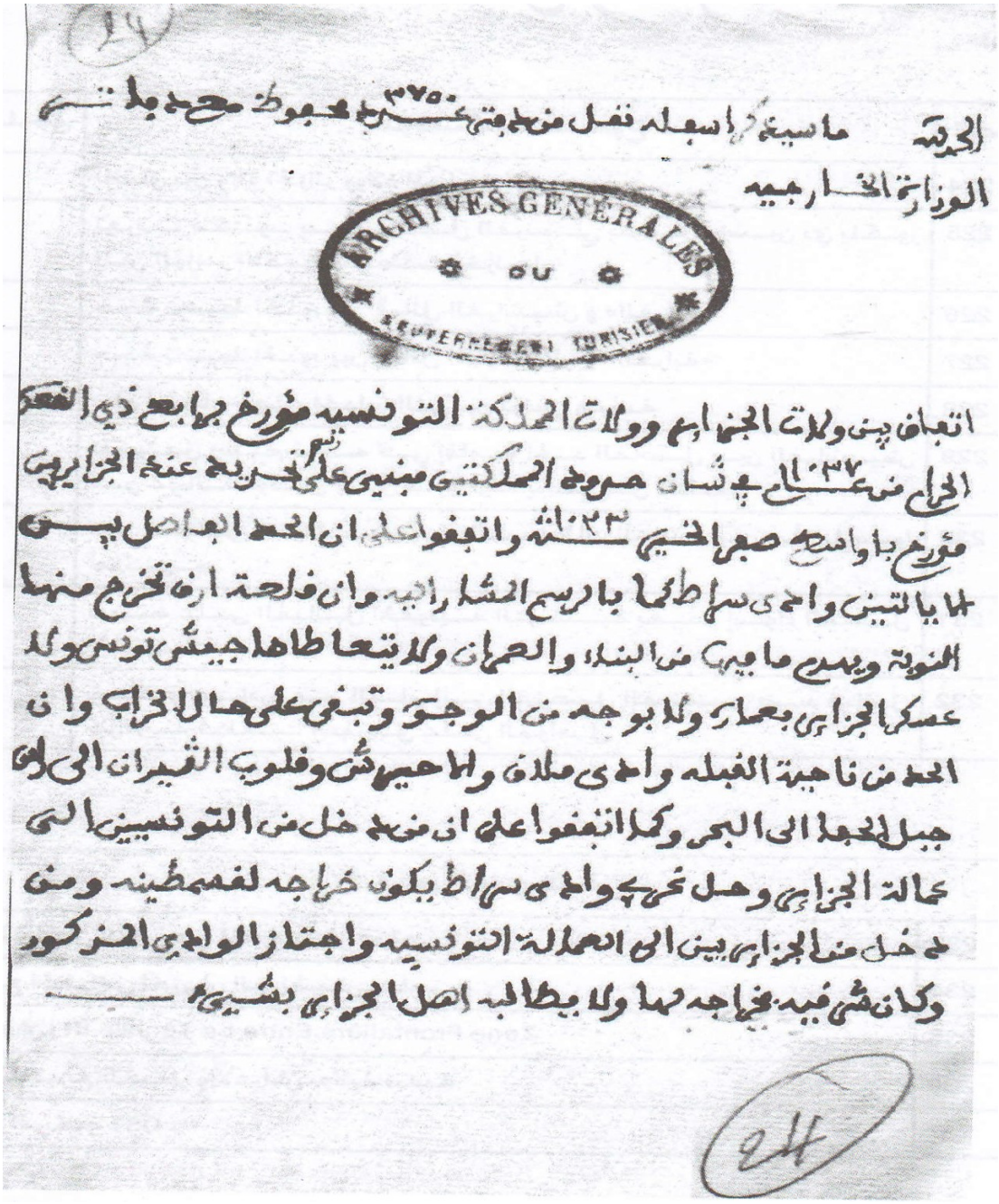

الملحق رقم 01

وثيقة ترسيم الحدود بين ولاة الجزائر وولاة تونس سنة 1023هـ/1628م

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 229، الوثيقة رقم 24.

المصادر والمراجع:

1- المصادر باللغة العربية:

1.1- الأرشيفية: - الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 229، الوثيقة رقم 24.

1.2- مصادر مطبوعة:

- ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، (تونس، مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية، 1869).
- ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج6، ط3، (بيروت، دار الكتاب اللبناني،، 1983).
- الأندلسي (محمد)، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، (تونس، مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية ، 1870).
- الزهار (أحمد الشريف)، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تقديم وتعليق: أحمد توفيق المدني، (الجزائر، ش.و.ن.ت ، 1974).
- العنتري (صالح)، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، (الجزائر، ش.و.ن.ت، 1974).
- العنتري (محمد الصالح)، فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما أو تاريخ قسنطينة، تقديم ومراجعة: يحي بوعزيز، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
- الفكون (عبد الكريم)، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تح: أبو القاسم سعد الله، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987).
- المسعودي (محمد الباجي)، الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، ط2، (تونس،مطبعة بيكار وشركائه، 1915).
- بربروس (خير الدين)، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، (الجزائر، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2010).
- بن الخوجة (محمد)، صفحات من تاريخ تونس، تح : حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986).
- بن ميمون الجزائري (محمد)، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، (الجزائر، ش.و.ن.ت، 1981).
- بيرم الخامس التونسي (محمد)، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، (القاهرة، المطبعة الإعلامية، 1884).
- بيسونال (أندريه)، الرحلة إلى تونس، تر: محمد العربي السنوسي، (تونس، مركز النشر الجامعي، 2003).
- دونان (هنري)، الإيالة التونسية، تر: محمد فريد الشريف، (تونس، المطبعة العصرية، 2012).
- شاوش بن المفتي (حسين بن رجب)، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، (الجزائر، بيت الحكمة للنشر، 2009).

2- المراجع باللغة العربية:

- الأرقش (دلندة) (وآخرون)، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، (تونس، مركز النشر الجامعي ميديا كوم، 2003).
- ألتر (عزيز سامح)، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمد علي عامر، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1989).
- الزبيري (محمد العربي)، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792 و 1830، ط2، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984).

– السيد (مصطفى كمال)، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، (الإسكندرية، مركز الإسكندية للكتاب،، 1996).

– المودن (عبد الرحمن) وبنحادة (عبد الرحيم)، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 123، (الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005).

– بن خروف (عمار)، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن 10هـ/16م، ج2، (الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).

– بنحادة (عبد الرحيم)، المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، (تونس، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998).

– بوبكر (الصادق)، إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط (مرسيليا وليفورنة)، (تونس، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية–الموريسكية، 1987).

– بوعزيز (يحي)، الموجز في تاريخ الجزائر(1–2) الجزائر القديمة والوسيطة والجزائر الحديثة، ج1، (الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009).

– درياس (يمينة)، السكة الجزائرية في العهد العثماني، (الجزائر، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

– رائسي (إدريس)، القبائل الحدودية التونسية–الجزائرية، بين الإجارة والإغارة (1830–1881)، (تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2016).

– سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998).

– سعيدوني (ناصر الدين)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية –الفترة الحديثة–، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001).

– سعيدوني (ن)، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792 – 1830)، ط2، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985).

– سعيدوني (ن)، البوعبدلي (المهدي)، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984).

– شويتام (آرزقي)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926–1246هـ/1519–1830م)، (الجزائر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009).

– عميراوي (احميدة)، **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، (الجزائر، دار البعث للطباعة والنشر، 2002).

– قاسم (أحمد)، إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574–1600م)، تقديم: عبد الجليل التميمي، (تونس، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2004).

– كوران (آرجمنت)، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، (تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1970).

– وولف (جون،ب)، الجزائر وأروبا (1500–1830)، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، (الجزائر، دار الرائد، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009).

– مروش (المنور)، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، (الجزائر، دار القصبة للنشر، 2009).

- ياغي (إسماعيل أحمد)، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، (الرياض، مكتبة العبيكان، 1995).

4- أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجيستر:

- الامام (رشاد)، سياسة حمودة باشا في تونس(1782-1814)، رسالة دكتوراة، دائرة التاريخ، الجامعة الأمريكية، بيروت، دت.

- بن زردة (توفيق)، الكنفدراليات القبلية الحدودية ودورها في العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني- الحنانشة أنموذجا-، مذكرة ماجيستر، إشراف: علاوة عمارة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،2014.

- بيلامي (وداد)، النفوذ الاقتصادي – السياسي ليهود الجزائر (1516-1830)، رسالة ماجيستر، إشراف: احميدة عميراوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة، 2004.

- حماش (خليفة)، العلاقة بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798-1830)، رسالة ماجيستر، إشراف: خليل عبد الحميد عبد العال، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1988.

- قدور (عبد المجيد)، هجرة الأندلسيين إلى المغرب الأوسط ونتائجها الحضارية خلال القرنين16 و17م، رسالة ماجيستر، إشراف: محمد أمين محمود بدوي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1994.

4- المقالات:

- التميمي (عبد الجليل)، رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541م، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3، 1975.

- سامعي (إسماعيل)، الحركة الاقتصادية في المغرب الأوسط من خلال صورة الأرض لابن حوقل القرن 4هـ/10م»، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 20، 2006، ص-ص 171-188.

- سيدهم (فاطمة الزهراء)، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، دورية كان التاريخية، العدد 13، 2011.

5- المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

- Boubaker (Sadek), La Régence de Tunis aux XIIé siécle: ses relations commerciales avec les ports de L'Europe méditerranéenne, Merseille et Livourne, publications de .la R.H.M et de C.E.R.O.M.A, Zaghouan,1987.
- Berbrugger (A), Des frontiéres de L'Algérie, R.A, Vol nº4, Alger, 1860, p-p 401-438.
- Féraud (Ch), Les Harars Seigneurs Des Hanancha», R.A, Vol.nº 18, Alger, 1874, p-p11-32 .
- Gramment (H.D.De), Histoire D'Alger sous la domination Turque (1515-1830), Editeur Ernest Leroux, Paris, 1887.
- Haédo (F.D), Histoire des Rois D'Alger, traduite :Grammont, Adolphe Jourdan Libraire-Editeur, Alger, 1881.
- Monchicourt (Ch), La Frontiére Algéro-Tunisienne dans le Tell et dans la Steppe, R.A, Vol.nº82, 1938, p-p 31-59.
- Roy (J.J.E), Histoire de L'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'a nos jours, Alfred Mame et Fils-Editeurs, Tours, 1880.
- Shaw (Thomas), Voyage dans la régence d'Alger au XVIIIe siécle, Traduit : E.Mac Carthy, éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2007.